المحور الثالث: مستويات البحث العلمي

المحاضرة رقم 8 في مقياس "المنـهجية"

يقصد بمستويات البحث العلمي تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة، أو الغرض الذي يستهدفه البحث في عملية تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة. وأي مستوى يقتصر على جوانب محددة من الظاهرة، فهو يعلن ضمنيا أن هناك جوانب أخرى يمكن أن تتولاها مستويات أخرى من البحث. وتشمل هذه المستويات: الوصف، التصنيف (التحليل)، التفسير، التنبؤ.

أولا: الوصف. تستهدف الدراسات الوصفية إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على كينونتها، حيث يقوم الوصف بدراسة الظواهر المجهولة نسبيا لاستكشاف ملامحها، تمهيدا لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقا أو الاكتفاء بذلك المستوى من البحث. ويؤخذ على هذا النوع من الدراسات افتقارها إلى قواعد محددة للوصف ترشد الباحث، اللهم إلا القواعد العامة المتعلقة بالمنطق، والموضوعية، والعمق، وذلك إذا التزمها الباحث. ومن الدراسات الوصفية في العلوم السياسية تلك التي تتناول وصف النظم السياسية في دول معينة، أو الوصف العام للسياسة الخارجية لدولة معينة. ويقصد بذلك تحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر، سواء أكانت علاقات طردية أو علاقات عكسية. وقد يستغني الباحث بهذا المستوى من الدراسة أو يعد الوصف مرحلة خطوات أخرى تستهدف عملية تفسير الظاهرة، وذلك بكشف العوامل المؤدية لحدوث تلك الظاهرة والكيفية التي تمت بها عملية الحدوث، أي السعي من أجل الفهم الذي يستهدفه

العلم من خلال وظيفتي الوصف والتفسير اللتين تجيبان عن صياغات الأسئلة ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟.

والوصف يستهدف الذي جرد الواقع ينبغي أن يوافق الواقع الذي يصفه، وأن يستخدم الوصف مفاهيم مناسبة للوقائع التي يصفها، آخذا في عين اعتباره البيئة التي توجد فيها الوقائع والمكونات الثقافية والسياق التاريخي لها، لأن الوصف الجيد للظواهر يستطيع أن ينجز وظيفة التحليل لتلك الظواهر، على الرغم من أن هذا المستوى من البحث لا يكفي لوحده، ولكن يحتاج تفسير الظاهرة بشكل معمق إلى خطوات أخرى.

ثانيا: التصنيف (التحليل). تسعى العلوم من أجل الفهم والتفسير والتعميم إلى تنظيم أفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم أعدت سلفا من أجل شرح وتوضيح الحالة او الحالات التي تتولى دراستها. فالتصنيف يعتم بطريقة ارتباط بعض العناصر ببعضها الآخر ليضعها في فئات وفقا للتماثلات التي تجمعها. ويمكن تعريف البحوث التصنيفية بأنها تلك التي تهتم بتوزيع وحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة، بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين، والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر.... وتتضمن هذه البحوث شقين أساسيين: عملية التوزيع، وعملية البناء للفئات، وهي العملية التي تعرف باسم التبويب.

قد يكتفي بعض الباحثين بمستوى التصنيف، إلا أن هذا التصنيف ذاته قد يعتبر خطوة تقود إلى خطوات أعمق لدراسة الظواهر وشرحها وإيضاحها، ويشيع استخدام التصنيف لدى المتخصصين في العلوم السياسية كما يشيع في العلوم الأخرى الاجتماعية أو الطبيعية.

ففي دراسة العلوم السياسية، يستخدم التصنيف في النظم السياسية لتبيين العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماط من النظم السياسية، فهناك من يصنف دراسته للنظم التي يختارها وفقا لانتقال السلطة، أو طبقا لعنصر التعددية السياسية، أو وفقا للوظائف التي تؤديها، كما يستخدم التصنيف في دراسة الجماعات والتنظيمات السياسية الأخرى، بل أكثر من هذا فإن الباحثين استطاعوا خلال التصنيف أن يبنوا نماذج لظواهر أو جماعات عرقية أو أشخاص ثوريين أو نماذج للمستبدين.

وللتصنيف فوائد عديدة، منها أنه يفيدنا في كونه يمتلك القدرة على تنظيم المعرفة والمعلومات والبيانات التي نستقيها، ويساعدنا على افتراض علاقات بين الظواهر المصنفة، كما يسهل التصنيف العمليات الأخرى المتعلقة بالتفسير والتنبؤ. كما يساعد التصنيف على:

1- فهم الحالات الفردية للظاهرة بطريقة روتينية، فإذا وصفنا النظام السياسي على انه تسلطي يمكن معرفة أو توقع آدائه المحتمل في الحياة السياسية.
2- تلخيص الظاهرة، فغذا كانت الظاهرة الحزبية مثلا محل البحث والدراسة، فإن تصنيف النظم الحزبية إلى أحادية، وثنائية وتعددية، يساعد على تلخيص الزاهرة، وتحديد عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة.
3- التصنيف مقدمة لفهم وشرح مصادر التفاوت بين الفئات المتعددة، ففي المثال السابق يكون السؤال المنطقي هكذا: لماذا ينشا نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام التعدد في دولة أخرى؟.
4- يساعد التصنيف على اكتشاف المتغير التفسيري للظاهرة، فإذا تساءلنا عن مصدر الاختلاف بين فئات النظم الحزبية؟ يمكن ان نتوصل إلى المصدر

الذي قد يكمن في درجة التعددية السياسية في المجتمع أو الأيديولوجية أو غيرهما.

5- التصنيف خطوة أولى نحو التعميم، فبتوصلنا إلى فئات تصنيفية للظاهرة يمكن الحديث عن العناصر المشتركة بين وحدات كل فئة بشكل معمق، وتحويل تلك العناصر المشتركة إلى تعميمات.

ثالثا: التفسير. نسعى من خلال التفسير إلى معرفة لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلا من أن تكون شيئا آخر، وهذا يسري على أية ظاهرة نستفسر بشأنها، والتعريف الشائع للتفسير هو جعل ما هو غامض مفهوما، وجعل الوقائع مدركة من جانب العقل الذي يستهدف فهمها، فالتفسير إذن ركن أساسي في صرح البحث العلمي، بل تكاد تسخر كل المستويات السابقة الأخرى من أجله، وأكثر من ذلك فإن جل المناهج والاقترابات والأساليب تستهدف التفسير بدرجة أو بأخرى، أي تسعى لإزالة اللبس والغموض عن الظاهرة وكشف العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر، سواء كانت تلك الارتباطات سببية بمعنى أن تكون إحداهما سببا للأخرى، أو وظيفية من شأن إحداث تغيير في إحداهما ان يكون له تأثير معين في الأخرى.

وفي سعينا لتفسير حادثة ما فإننا نكون بصدد النقيب عن العوامل التي أدت إلى تلك الحادثة، من خلال البحث في أهم الشروط أو الظروف التي تساعد على وقوع الحوادث، بمعنى أننا نجيب على السؤال المطروح ب لماذا؟

وعلم السياسة يستخدم التفسير لشرح الظواهر المختلفة قصد تقديم أجوبة علمية عنها، سواء تعلق الامر بقضية نظرية تتعلق بتطوير البحث، أو من أجل الفضول العلمي، أو اختبار نظرية، أو إثبات فرضية، أو من اجل توضيحات عملية عن موضوع سياسي

إلى رجال السياسة بغية اتخاد قرار رشيد بفعل شيء أو الامتناع عنه. إلا ان التفسير يواجه مصاعب جمة في حقل الدراسات السياسية، بسبب صعوبة الظاهرة السياسية التي تدخل فيها الإرادة الإنسانية العاقلة، والتي يستعصي التحكم في أطوارها وسلوكها، بالإضافة إلى صعوبة الانتظام والتكرار في الأنماط السلوكية للناس. ولكن هذا لم يمنع حقل الدراسات السياسية من تحقيق نتائج معتبر في دراسة السلوك السياسي وتقديم تفسيرات مقبولة له في ميادين متعددة، كالإقبال على التصويت من عدمه، وتفسير بعض ظواهر التحول السياسي السلمي أو العنيف، إلى غير ذلك من القضايا التي يهتم بها علم السياسة.

والباحث السياسي وهو يجري خطوات بحثه المتمثلة في جمع البيانات عن الحادثة التي يستهدف تفسيرها، ليقوم بعدها بتصنيف ما جمعه من بيانات ويحلله، إنما يفعل ذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية يمكن أن تساعده على تفسير الظواهر، لذلك فلا شك في أن من بين أهداف التفسير العلمي للظواهر هو الوصول إلى مستوى معتبر من التعميم الذي تنشده كل العلوم، وان اختلفت في درجاتها.

ومن فوائد التفسير كونه يجعل بعض الأشياء واضحة ومفهومة، وبالتالي يحدث لدينا رضا ذهنيا، كما يفيد في تنمية معارفنا وتوسيعها، ذلك انه حينما نتمكن من تفسير حادثة ما، فإننا نكون قد غزونا رقعة جغرافية جديدة، وبالتالي نكون قد نقلنا الحدود إلى مواقع جديدة، بمعنى أننا أسسنا حدودا جديدة. فالتفسير هو لبنة في تشييد صرح العلم الذي ما ينفك يرتفع باستمرار. كما أن التفسير يساعدنا على التوقع ولا يكتفي بما حدث فقط.

رابعا: التنبؤ. الإنسان مطبوع بحب التطلع إلى كشف المجهول، واستشراف المستقبل. فإذا كان هذا حال الناس عامة فإن المتخصصين هم أشد حرصا على استشراف المستقبل وفقا للمناهج العلمية التي يتبنونها في إماطة اللبس و الغموض عن الموضوعات التي يدرسونها.

ويهتم التنبؤ بما سوف يكون في المستقبل لأنه بمثابة اختيار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة والمشاهدة ولهذا تكون تلك التنبؤات مصيغة في شكل قانون أو نظرية علمية معلنة ولا يتحقق القانون أو النظرية إلا بفهم تلك الوقائع والظواهر، وتقديم تفسير لها في شكل احتمالي تتحدد درجة يقينه في ضوء التحقق الإمبريقي للقانون أو النظرية التي تتضمن التنبؤ. والتوقع يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إن أمكن الوجهة التي تخدم أغراضنا. رغم هذا تبقى العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة قدرتها على التنبؤ محدودة للغاية، بسبب خصائص الظاهرة التي محورها الإنسان.